

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات لقاء مع:

د. حلمي الجزار
القيادي بجماعة الإخوان المسلمين

د. أحمد البرعي
الأمين العام لجبهة الإنقاذ

د. مصطفى النجار
الناشط السياسي والعضو المؤسس بحزب العدل

منتدى الشركاء (٤٩)

٢٧ فبراير ٢٠١٣

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

الآراء الواردة في هذه المطبوعة لا تمثل سوى أصحابها ولا تعبر عن وجهة نظر المركز

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

أصبحت قضية التوصل إلي "وفاق وطني" هاجس لا يشغل فقط النظام الحاكم وحزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين، ولكنه يشغل بال كافة فصائل المعارضة المختلفة؛ من جبهة إنقاذ، وتكتلات وتجمعات شبابية وثورية وحركات احتجاجية. بل أصبح التوصل إلي "وفاق وطني" مطلب مجتمعي يطوق إليه عدد كبير من المواطنين المصريين. فمصر لا تملك في الواقع ترف ولا رفاهية الاختلاف اللانهائي علي إدارة الفترة الانتقالية، خاصة في ظل حالة من التدهور الحاد في الاقتصاد المصري، ومن تآكل غير مسبوق في الاحتياطي النقدي، ومن انفلات أمني حاد. ولذلك فقد أصبحت قضية التوصل إلي "وفاق وطني" قضية حياة أو موت بالنسبة للنظام السياسي المصري.

وقد أدرك شركاء التنمية مبكراً أهمية التوصل إلي "وفاق وطني" لتسيير المرحلة الانتقالية، كما أدركوا أيضاً وجود فرص للتوصل لهذا الوفاق، لكنهم لم يغفلوا أيضاً أن هناك عقبات يمكن أن تحول دون التوصل إليه.

واتساقاً مع هذا الفهم وإدراكاً لمدي أهمية تلك القضية، دعي شركاء التنمية في "منتدى الشركاء" التاسع والأربعون ثلاثة من رموز العمل السياسي في مصر يمثلون التيارات الأساسية في الفضاء السياسي المصري، وذلك للتداول حول تلك القضية الملحة.

وقد دار نقاش ثري خلال ذلك المنتدى؛ حيث طرح الدكتور حلمي الجزار القيادي البارز بجماعة الإخوان المسلمين، رؤية الجماعة حول فرص وتحديات التوصل إلي "وفاق وطني"، كما طرح الدكتور أحمد البرعي الأمين العام لجبهة الإنقاذ، رؤية الجبهة حول تلك القضية، والتحديات المختلفة للتوصل إلي "وفاق وطني". وأخيراً طرح الدكتور مصطفى النجار الناشط السياسي البارز والعضو المؤسس بحزب العدل رؤيته حول أفق وفرص وتحديات التوصل "لوفاق وطني" يسهم في حلحلة القضايا الأساسية المرتبطة بإدارة المرحلة الانتقالية، وما يرتبط بها من وضع دستور توافقي، وإجراء انتخابات نزيهة في بيئة سياسية وأمنية تسهل عملية التحول الديمقراطي في مصر. وفيما يلي فعاليات النقاش.

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

رئيس الجلسة: د. إبراهيم عوض، أستاذ الإدارة العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

أهلاً وسهلاً بكم في منتدى الشركاء التاسع والأربعون، والذي يتناول قضية تلح على المصريين في هذه الفترة وهي قضية " الوفاق الوطني ". ومن حسن الحظ أن يكون معنا ثلاث شخصيات تمثل قوى رئيسية في الحياة السياسية المصرية، كما أنهم أفضل من يعبر عن الاتجاهات السياسية في الوقت الراهن. صحيح أنهم لا يمثلون كل الاتجاهات، لكن المؤكد أنهم يعبرون عن اتجاهات رئيسية في الحياة السياسية المصرية.

سوف يتحدث في البداية الدكتور حلمي الجزار القيادي البارز في جماعة الإخوان المسلمين وأمين عام حزب " الحرية و العدالة " بمحافظة الجيزة، حيث سيتناول الوفاق من منظور الجماعة، وكذا رؤيته للأحداث القائمة، وكيفية التوصل إلي توافق وطني.

كما سنستمع إلي النائب السابق الدكتور مصطفى النجار الذي يعد أحد أبرز الشباب الذين قادوا عملية التغيير العميق التي يشهدها المجتمع المصري منذ ٢٥ يناير ٢٠١١، ثم يتحدث الأستاذ الدكتور أحمد البرعي رئيس قسم التشريعات بكلية الحقوق جامعة القاهرة والأمين العام لجبهة الإنقاذ، فضلاً عن موقعه السابق كوزير للقوى العاملة، حيث أرتبط اسمه بمشروع قانون الحريات النقابية.

وخلال هذا اللقاء، سيتم منح كلا من المتحدثين ٢٠ دقيقة يطرح خلالها رؤيته، ثم نفتح الباب للنقاش، بحيث يحصل كل متداخل على ثلاث دقائق، لنعود بعد ذلك إلي السادة المتحدثين ليقدموا تعقيباتهم الختامية.

والآن مع المتحدث الأول، الدكتور حلمي الجزار ..

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

المتحدث الأول: د. حلمي الجزار

سأبدأ حديثي بسؤالين؛ أولهما: هل "الوفاق الوطني" ضرورة أم ترف؟ و ثانيهما: ما هو مدلول كلمة "الوفاق"؟

وأضيف لذلك: هل حققنا خلال العامين الماضيين جزءاً من هذا الوفاق أم بددناه؟

وفي الإجابة على السؤال الأول أقول إن الوفاق الوطني ضرورة لهذا البلد؛ إذ لا يمكن لأبناء الوطن الواحد، بل ولما هو أقل من الوطن كفريق الكرة والشركات ومنظمات المجتمع المدني ... الخ الحياة بدونها، فالنجاح - في أي مجال - يتطلب درجة من التوافق، فما بالك بمستقبل بلد؟! نحن في فترة تاريخية قلقة ومضطربة وحرجة، ومعلوم أن مثل هذه الفترات تنسم بتعدد الآراء والاتجاهات، وبالتالي تزداد خلالها أهمية التوافق، لأنه وسيلة العبور من الفترة الحرجة.

هل من الضروري أن نتفق على كل شيء في مثل هذه المرحلة؟

بالطبع لا، لكن لا بد من التوافق ولو على حد أدنى من القواسم التي تجمعنا، وتمثل طريقاً للمستقبل. أما الطريق للوفاق فلا مجال له إلا بالمضي قدماً في بناء المؤسسات على أن نسعى لاحقاً إلى تعديل ما قد نراه من عيوب. إن هذا المنحى يعني أننا ماضون في بناء الدولة مع استمرار الحركة للأمام. صحيح أن دولاً أخرى كجنوب أفريقيا نجحت في تحقيق الوفاق قبل بناء المؤسسات، لكن بما أننا قد فشلنا في إتباع هذا الأسلوب فليس أمامنا إلا بناء المؤسسات، بدلاً من تركها معطلة أو مهدمة.

الأمر الثاني: هو ضرورة الاتفاق على تواصل الحوار بيننا من خلال حلقات للتواصل والنقاش حتى لو كان الهدف منها فقط هو عرض جوانب اختلافاتنا. وبصراحة أقول لكم إن مؤسسة الرئاسة حين دعت للحوار الوطني الأخير توقعت أن يمتنع البعض عن المشاركة، وكان ردي على ذلك أنه طالما كان رؤساء الأحزاب يتبادلون الزيارات وبينهم علاقات إنسانية، فمن السهل أن يتواصل الحوار، ولو عبر ممثلين لهم يجيدون التواصل.

أعني بذلك أن التركيز في الحوار على الأفراد القابلين للحوار، سيؤدي لاحقاً إلى نتائج طيبة من خلال حركتهم داخل مؤسساتهم. فيمكن أن نرفض الحوار مع المؤسسة، لكن مع الحفاظ على التواصل مع شخصيات داخلها.

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

أقصد بذلك أنه يوجد حكماء في كل اتجاه، يمكن لهم أن يشاركوا في حوار سياسي جاد ومثمر كالذي نجريه اليوم. فعلى سبيل المثال؛ يمكن للدكتور أحمد البرعي أن ينتقدي وانتقده، لكننا سنصل في نهاية الأمر إلي نقطة مشتركة يمكن أن تنتج حركة داخل المؤسسات بما يجعلها أكثر قبولاً بالتوافق.

وبقول أكثر صراحة؛ لقد ظلت جماعة الإخوان المسلمين فترة طويلة وهي تدير شئونها كشأن داخلي لا أحد يعرف عنه شيئاً. أما الآن فقد انفتحت الجماعة على العالم، لكن دون أن يلغي ذلك الرصيد المؤثر لهذا التاريخ الذي لا يمكن إلغاؤه في لحظة، ومع ذلك فعلى أن نعترف بأن الأجيال ليست متطابقة داخل أي مؤسسة، ومن ثم لا بد من إتاحة الفرصة لأجيال أخرى قادمة، ولذلك أعود لأطالب بأن نُبقي الحوار قائماً مع أفراد داخل المؤسسة كي يحدثوا التغيير المطلوب.

الأمر نفسه ينطبق على الأحزاب الأخرى، فمعظمها تأسس حديثاً، ولم تعتد - كما في الديمقراطيات الغربية - التحوار على مسائل الائتلاف والاتفاق، وهو أمر أدى إلي تخندق كل حزب حول رؤيته الخاصة، رغم أن التجارب العالمية تقول إن الانفتاح هو الذي يقود إلي التفاعل الإيجابي، ومن ثم الوصول لتوافق وطني. مثلاً؛ لولا قبول نجم الدين أربكان، والذي يُعرف بـ "أبو الإسلام السياسي" في تركيا بالانضمام لحكومة يقودها أحد الأحزاب اليسارية المتطرفة في نهاية الستينيات، ما تمكن الإسلاميون من الصعود السياسي حتى تشكيلهم الحكومة الحالية، وأربكان كما نعلم هو الذي اتخذ قرارات مصيرية في ظل الحكومة الائتلافية المشار إليها آنفاً.

أقصد أن الأحزاب عندما تصل لمرحلة معينة من التطور تقبل بالتعاون مع الآخرين، ولذلك أعتقد أن الأحزاب في مصر لم تتضح لهذه الدرجة. فعلى سبيل التبدليل لننظر إلي ما وصل إليه حال المرشحين في أول انتخابات رئاسية في مصر؛ أولهم: وصل إلي كرسي الحكم. والثاني يقيم في دبي، وجميعنا يعرف قصته، بينما الثالث يقول: أنا الأحق، دون أن يسأل: من الذي يملك الحكم على صحة رؤيته؟

بعبارة أخرى أقول إن الأحزاب أيضاً مدعوة للتعاون وعدم تقديم أيديولوجياتها، وأعلم أن البعض هنا سيسألني عن أيديولوجيا الإخوان. أنا هنا أشخص المرض حتى نعرف ما هو العلاج، ولذلك أدعو الأحزاب إلي القيام بتشخيص الحالة بشكل سليم، وإن لم يكن ذلك بشكل رسمي، فمن الممكن أن يتم من خلال حوارات كالتالي نتحدث فيها الآن، على أن يتم التغيير بعد ذلك داخل الأحزاب.

مرة ثانية أقول: " من أجل تحقيق التوافق علينا أن نواجه الأمواج العاتية الموجودة حالياً، وعلينا كذلك أن نصل إلي القدر الأيسر من التوافق، ثم نوسعه لاحقاً. قد يرد البعض بالإشارة إلي أن رئيس حزب الحرية والعدالة قال إننا نسعى للحصول على الأغلبية، وهو تصريح يعبر عن نوع من الأمل، ومثل هذا

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

العنوان له أنصار داخل الحزب، لكنني أقول إننا نسعى للحصول على الأغلبية، وهو أمر مشروع، لكننا نفضل تشكيل حكومة موسعة.

وفي النهاية دعني أقول أن: الوفاق ضرورة عجزنا عن تحقيقه في العامين الماضيين، ومع ذلك لازلنا نحتاج لحد أدنى منه ثم يتم توسيعه لاحقاً، تحت عنوان مصلحة الوطن، المقدمة على مصالح أي حزب أو جماعة.

المتحدث الثاني: د. مصطفى النجار

أعتقد أن الحديث عن التوافق جاء في موعده، لكنني أرى أن تحقيقه بعيد المنال؛ وإن كان الدكتور حلمي الجزار يعد من الوجوه الجميلة داخل جماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي يجعله يتحدث عن التوافق بطريقة رومانسية تتجاوز الواقع كثيراً. أما أنا فانتمي إلي المدرسة الواقعية التي تميل للمصارحة، ولذلك أقول أن الحديث بدبلوماسية قد يكون الهدف منه الحفاظ على العلاقات الطيبة بين الفرقاء السياسيين، لكن تقديري أن الفترة الماضية خصمت كثيراً من التوافق الوطني، بل خصمت أيضاً من العلاقات الشخصية.

شخصياً؛ أرفض مقولة إن هناك "أزمة ثقة"، فمثل هذا الوصف يخفف من حقيقة الوضع، لأن الحاصل عملياً هو انهيار في الثقة بين أطراف المعادلة السياسية في مصر. فضلاً عن عدم وجود رغبة حقيقية للتوافق. لقد أثبتت تجارب الحوار الفاشلة التي تمت خلال الفترة الماضية أن الحوار في ذاته تحول إلي هدف، مع التأكيد على أن هذا الوضع تتوزع مسؤوليته بين جميع الأطراف.

وفي الحديث عن حوار جديد لن أتحدث عن شروط وضمانات فكلاهما غير موجود، في ظل شيوع حالة من الاستنزاف المستمر للجهد والسعي المتواصل لكسب الوقت أملاً في تغيير الوضع القائم، فبعد أن كنا نطالب بتغيير الحكومة، وتعديل الدستور، أصبح الحديث يتركز فقط حول ضمانات نزاهة الانتخابات. وهنا أشير إلي أنني أحد الذين تلقوا دعوة للحوار الأخير مع الرئيس محمد مرسي، غير أنني اعتذرت، وذلك لأن الرئاسة ذكرت في دعوتها أن الهدف هو بحث ضمانات نزاهة الانتخابات، وكأن ما مضى لا نقاش حوله.

مثل هذه الدعوة تعني أنه ليس هناك تنازلات من قبل السلطة، وقد كان هذا الموقف هو السبب وراء فشل محاولات الحوار التي تلت صدور "وثيقة الأزهر" والتي لعب فيها الشباب دوراً كبيراً، من أجل جمع أطراف الأزمة، ومن بينها حزب الحرية والعدالة، و جبهة الإنقاذ في لقاءات مثمرة.

وفي تقديري أن رهان جماعة الإخوان المسلمين على الاستقرار الهش لن يفيد، وقد تحدث عنه الدكتور حلمي الجزار تحت عنوان "بناء المؤسسات"، معتبراً أن البدء بمثل هذا العمل من شأنه أن

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

يقودنا إلي توافق على الإصلاحات مستقبلاً، وفي تقديري أن هذا افتراض خاطئ، لأن هذا لن يصنع الاستقرار الحقيقي، خاصة، وأن أحداً لا يمكن أن يدخل معركة سياسية ويكملها وهو يعاني من جروح. نحن نُحمل المسؤولية لجميع الأطراف، لكن من المهم التمييز بين مسؤولية السلطة الحاكمة التي بيدها مفاتيح الحل من جهة، ومسئولية المعارضة من الجهة الثانية، ومن ثم لا يصح أن نلقي باللوم على المعارضة وحدها، ونقول إنها لا تريد الاستجابة، فهذا قول غير منصف، حتى وإن كانت هناك ملاحظات كثيرة على أداء المعارضة عموماً، وجبهة الإنقاذ خصوصاً، لاسيما على قرارها الأخير بمقاطعة الانتخابات.

والواقع أننا تجاوزنا خلال الفترة الماضية أبسط قواعد الممارسة السياسية والمنافسة الديمقراطية، بل أننا وصلنا حد إقحام المؤسسات ذات الطبيعة الخاصة، كالشرطة والقضاء في العملية السياسية، وقضية تعيين النائب العام مثال واضح على العبث ببنية هذه المؤسسات، بعبارة أخرى أقول أصبحت معايير العمل السياسي مشكوكاً فيها، كما أن هناك من فقد الثقة في جدوى العمل السياسي، وأصبح يراهن على أن تأثير زجاجة مولوتوف أقوى من أي شيء.

في اللحظة الراهنة؛ أعتقد أنه لا توجد فرصة للتوافق، فقد دفعنا ثمن شيخوخة الأفكار داخل جماعة الإخوان المسلمين، وثمن وصولهم للسلطة قبل أن يتعلموا من التجربة. نختلف مع الإخوان أو نتفق معهم، لكن ذلك لا يعني أن نقبل بالصبر عليهم، بحجة أن هناك خلاف أجيال وأفكار.

صحيح أن هذا الخلاف موجود داخل الجماعة، وهناك بالفعل من يقبل النقد، لكن الجماعة نفسها لا تقبل بذلك، ولا تمتثل له، فضلاً عن أننا - كمجتمع - لا يعيننا من الخلاف غير منتجة النهائي.

أيضاً هناك افتراض آخر بأن الدكتور محمد مرسي رئيس لكل المصريين، وأنه غير خاضع للجماعة، وهو افتراض خاطئ أيضاً، فالذين انتخبوا الدكتور مرسي انتخبوا مؤسسة جماعة الإخوان ممثلة في مكتب الإرشاد. ولذلك فمن المهم القول إن خطر انهيار العملية السياسية يرافقه خطر آخر يهدد جماعة الإخوان، فقد أتضح أن الجماعة كائن انتخابي ناجح، غير أن الشهور الماضية شهدت تعرض الإخوان لهزات ضخمة، سواء على مستوى الأداء أو على مستوى مصداقية "المشروع الإسلامي" ككل، فضلاً عن الإشكاليات التي لم تتمكن الجماعة من حسمها قبل أن تصل للحكم، وأبرز الأمثلة على ذلك ما حدث مع قضية قرض صندوق النقد الدولي.

وبطبيعة الحال؛ لسنا سعداء بفشل الإخوان؛ لأن ذلك سيلحق الضرر بمصر ومستقبلها. وهنا أقول إن جماعة الإخوان تقودنا إلي حافة الهاوية، ومن شأن ذلك أن يُفقد الأجيال الجديدة الثقة في العملية السياسية،

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

بل وفي الديمقراطية ذاتها، ومن ثم التمهيد لاندلاع ثورة جديدة، محورها البعد الاجتماعي، وهو الأمر الذي يجعل من الصعب علي أي أحد السيطرة عليها.

ومع ذلك أقول إن الصورة ليست سوداء تماماً، وقرار جبهة الإنقاذ الأخير بمقاطعة الانتخابات، ورغم تحفظي عليه، إلا أنه يفتح الباب لرد فعل إيجابي من جانب السلطة. أما الحديث عن حوار من أجل تحديد ضمانات الانتخابات فلا معنى له سياسياً، حيث أن جماعة الإخوان تُعرف - بحكم خبرتها الانتخابية الطويلة - ما هي هذه الضمانات، ويمكن لها أن تقرها، وبالتالي تفتح الباب للتقارب العملي مع المعارضة.

خلاصة القول أن المسؤولية ملقاة على جماعة الإخوان. أما المعارضة فعليها أن تتوقف عن تسجيل الأهداف في مرماها، لأن جزءا كبيرا من قوة الإخوان يأتي من ضعف المعارضة.

المتحدث الثالث: د. أحمد البرعي

انطلاقاً من عنوان هذا اللقاء " الوفاق الوطني .. الفرص والتحديات "، أقول إن فرصاً كثيرة كانت أمامنا، لكنها ضاعت تباعاً، في حين أن التحديات كانت بسيطة، ويمكن التغلب عليها، لولا محاولات الاستئثار بمقدرات هذا الوطن من جانب جماعة بعينها.

لقد طرح الدكتور حلمي الجزار - وهو من القلائل داخل جماعة الإخوان المسلمين الذين يقبلون النقد-، مع ملاحظة أن رفض النقد، هو أحد الأسباب الأساسية للأزمة الحالية- تصوراً لضرورة الوفاق الوطني، وأنا أتفق معه، ثم أضيف أننا لم نفشل فحسب في تحقيق الوفاق، ولكننا نجحنا في تعميق الانقسام.

تحدث الدكتور حلمي عن استكمال المؤسسات أولاً، داعياً إلي التعامل مع هذه المؤسسات من داخلها، والسؤال هو: هل بناء المؤسسات يجب أن يتم بأي ثمن!؟

إن هذه الفكرة أصر عليها السيد رئيس الجمهورية دون النظر للحالة التي تمر بها مصر، وأظن أن هذا الإصرار هو أحد أسباب تعميق الخلافات بين المعارضة والرئاسة وحزبها.

إن الحديث عن تجاوز الأخطاء وتصحيحها، يجب أن يبدأ أولاً بالعقد الذي يجمع كل أبناء هذه الأمة وأقصد به الدستور. وكما نعلم جميعاً، فقد بدأت الخلافات بسبب الموقف من الدستور الذي طرحه الرئيس للاستفتاء، على الرغم من الاختلاف عليه. ويلاحظ هنا أن هناك من يقول عن الجبهة، أنها هي التي ترفض الحوار، في حين أننا امتنعنا عن الحوار، بعد تجربة حوار سبقت إصدار الدستور، حيث تم التفاوض لمدة ثلاثة أيام بحضور نائب الرئيس الدكتور محمود مكي، وبحضور عدد من الزملاء في حزب " الحرية و العدالة ". خلال هذا الحوار تم التوافق على عدد من النصوص الواجبة التعديل، والتي ذكرها الرئيس في أول تقديم للدستور، واعدت بأن يتم تعديلها، لكننا فوجئنا بعد أيام بإصدار الإعلان الدستوري

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

الذي مثل انهياراً لدولة القانون، تزامن مع انهيار آخر تمثل في حصار المحكمة الدستورية لمنعها من إصدار حكمها في مدى دستورية اللجنة التأسيسية المكلفة بصياغة الدستور، وكذلك دستورية مجلس الشورى.

أما بالنسبة للحوار فعلى الرغم من أهميته، فهو ليس هدفاً في ذاته، وإنما تنبع أهميته مما يؤدي إليه من نتائج. وقد قيل إننا لا نشارك ولو شاركنا لغيرنا، ورداً على ذلك سأدلل بتجربة واحدة هي تجربة قانون الانتخابات، فبعض الفصائل شاركت في الحوار وأبدت ملاحظات، ومع ذلك أحيل مشروع القانون بنصه كما جاء من الحزب إلي مجلس الشورى، ثم قيل إن مجلس الشورى غير مُلزم بنتائج الحوار .. إذن ؛ لماذا نتحاور؟!

لقد قيل للرئيس خلال لقائه بالأحزاب، بأن الذي يحدث حالياً، هو نتيجة الاستفتاء على الدستور، وإقالة النائب العام، وضرب دولة القانون. كما قيل له أيضاً: هل كانت هذه الأمور تمثل أولوية مقارنة بحاجتنا للبحث عن حلول للأوضاع الاقتصادية ولتحقيق العدالة. وفي تقديري أن التغاضي عن هذه الأولويات سيؤدي لثورة جديدة أعمق مما حدث في ٢٥ يناير.

إذن؛ لم يكن بناء المؤسسات هو الوسيلة الأفضل لمصر، وقد اتضح أنها تسببت في تردي الأوضاع السياسية، حيث عجزت الحكومة عن القيام بأي عمل اقتصادي أو اجتماعي، بينما العنف الذي تستخدمه الشرطة في مواجهة المتظاهرين يتسع باستمرار، ويؤدي لتداعيات خطيرة. كل ذلك لا يجد من يستجيب له في السلطة، أو في حزب " الحرية و العدالة ". والواقع أنه من الخطأ القول إنه لا يوجد توافق، فقد حدث التوافق فعلاً من خلال جبهة الإنقاذ، التي تضم معظم القوى السياسية، من أقصى اليمين إلي أقصى اليسار. كما أن هناك توافقاً آخر بدأ في التشكل مع حزب " النور " الإسلامي، الذي يتوافق معنا في ثلاثة مواقف رئيسية تتمثل في:

- الموقف من قضية تعيين النائب العام.
- الأداء الحكومي ووجوب التغيير.
- تعديل الدستور بما يحقق الوفاق الوطني.

السؤال المطروح الآن هو: هل يستطيع الإخوان مواجهة الحالة القائمة في مصر، إن تُركت لهم الساحة؟ وهل لديهم القدرة على التصدي للوضع الاقتصادي والأمني؟

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

وفي تقديري؛ إنهم إذا أرادوا الحل فعليهم أن يقيموا دولة القانون، وعليهم احترام الحريات العامة وكرامة المواطن المصري، فهذه هي المطالب التي تثار من أجلها شعب مصر، ولذلك فأني نظام سيفعل غير ذلك سنفعل معه نفس ما فعلناه مع النظام السابق.

المناقشات والمدخلات

د. فؤاد رياض

هناك تحد جذري يتمثل في سؤال: نكون أو لا نكون؟ وهذا يتطلب منا ألا نُضيع الوقت في الخلاف؛ وأن نقر بأن هناك أمران لا تقوم دولة بدونهما وهما: المواطنة وسيادة القانون. للأسف نحن الآن بصدد تحطيم الاثنين معاً، فمن جهة نسير عكس المواطنة، من خلال تفكيك مصر إلي انتماءات أقل، وشواهد ذلك تشمل هجرة الأقباط للخارج، وفقد المرأة لحقوقها الأساسية. ويتوازي مع ذلك تفكيك جغرافي تشهد عليه الأوضاع في بورسعيد وشمال سيناء، أما على مستوى القانون، فنحن لن نستطيع بناء دولة مؤسسات والقضاء، ممثلاً في المحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة، محاصر، في حين أن التعليم يتم تعديله من أجل إدخال الأفكار الوهابية للمناهج.

السفير رجا حسن

أعتقد أن العقبة الرئيسية أمام التوافق الوطني تتمثل في منهج التفكير أي كيفية تناول القضايا. وكما قال الدكتور حلمي فإن الإخوان لازالوا يشرحون النصوص بعد صدورها، سواء كانت قوانين أو قرارات، وكأن مشكلة الطرف الآخر هي نقص الفهم. هذا المنهج مخالف لقواعد العمل السياسي الذي يقوم علي وجود أطراف تتفاعل حول النص. والحق أن هذا المنهج يعيدنا إلي نفس مشكلة النظام السابق المتمثلة في عدم إشراك الآخرين في السياسة العامة للدولة.

فلكي نصل إلي الوفاق الوطني المرجو؛ لابد أن يُعدل منهج التفكير، ولا أقول يتغير، لأن هذا صعب جداً داخل جماعة الإخوان، بحكم أمور عديدة، منها الولاء والطاعة. وهنا لابد أن ينتبه الجميع إلي أننا في موقف اقتصادي أخطر بكثير من الموقف السياسي، فالموقف السياسي يمكن إصلاحه في شهور، بينما الموقف الاقتصادي يحتاج إلي سنوات.

ختاماً نرجو من الطرفين أن يعليا من المصالح العامة لمصر؛ فعلى جبهة الإنقاذ أن تعرف أن الميكروفونات والمظاهرات ليست الوسيلة الوحيدة ولا المثلى للتعبير السياسي. وعلى الإخوان أن يدركوا أن شرح النص وتفسيره ليس هو المطلوب، فالمطلوب هو المشاركة في صياغة هذا النص.

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

د. هاني الحناوي

الواقع أن مشكلة مصر الحقيقية تكمن في الإدارة، وبالذات في غياب الرؤية التي يمكن أن تحدد طريقنا. فعلى سبيل المثال؛ قدمت مشروعاً لتوفير ١٠٠ مليار دولار من الموارد الحالية للبلد، وتم عرضه على جهات عديدة، وأخذ مساره لأخر مرحلة، ثم وصل عند المهندس خيرت الشاطر وتوقف. أظن أن التشارك في القرار يتطلب أولاً التشارك في المعلومات، لأن هذه خطوة أساسية لأي نجاح حقيقي، لكن هذا النجاح لن يكتمل ولن يستمر إلا في وجود إدارة صحيحة للموارد وتطبيق الحوكمة التي تحدث عنها الدكتور محمد مرسى كثيراً خلال كلمته أمام قمة عدم الانحياز في إيران. والواقع أن الأمر يحتاج إلي جهد أكبر وإلي حوار .. ويحتاج إلي معرفة القيمة المضافة التي يحققها الاختلاف.

د. صلاح طاحون

قدم الدكتور حلمي الجزار طرحاً للتوافق، فرد عليه كل من الدكتور مصطفى والدكتور البرعي بالهجوم على الإخوان المسلمين، مما فتح الباب للهجوم على الجماعة داخل القاعة، وذلك بدلاً من أن يقدم رأياً جديدة ومبتكرة لهذا التوافق. يمكن لنا أن نستحضر النموذج الذي تقدمه الأحزاب الإسرائيلية لفهم كيفية التوافق حول الحدود المشتركة، حيث أن هذه الأحزاب وعلى الرغم من الاختلافات الشاسعة بينها إلا أنها تنجح من خلال الحوار في الوصول إلي نوع من التوافق. نحن اليوم وبدلاً من التوصل لصيغة توافقية، نضيع الوقت في الحوار حول جدوى التوافق، بينما تقوم اثيوبيا ببناء سد النهضة، الذي سيحجز ٤٠ مليار متر مكعب من مياه النيل عن مصر، وهو ما يمهد لعطش يطولنا جميعاً.

أ. عبد الله الشحات

أعتقد أن الصراع الدائر في مصر حالياً يدور حول كعكة السلطة، في حين أن كل طرف يعتقد أنه صانع الثورة. لم يصنع أحد الثورة، فكل ما حدث كان من صنع الله، ذلك أنه لولا وجود جمال مبارك في المشهد السياسي وسيناريو التوريث لم يكن الجيش ليقبل أن تدار دولة مثل مصر من الشارع. أريد أن أقول للدكتور حلمي الجزار إن رسول الله حرم الخروج على الحاكم، حتى " لو أخذ مالك وضرب ظهرك ولو تأمر عليكم عبد حبشي أجدع "، لكن الرسول قال أيضاً إن المسلم يفعل كل شيء إلا

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

الكذب. كما أنه صلى الله عليه وسلم عفا بعد فتح مكة عن كل الكفار إلا الأخطب لأنه كان يدعو الناس للمجون، ويقول لهم إن ما لديه أفضل من قرآن محمد. أريد بذلك أن أشير إلي أن حزب الحرية والعدالة حاول الترويج للسياحة في مصر بحفل للفنانة دوللي شاهين، وهذا بالتأكيد لا يتسق مع الإسلام، كما أن الدولة التي تعتمد على مصادر دخل تأتي من العري ومخالفة الشرع لن تحقق أي تقدم.

كذلك أقول للدكتور حلمي إن مصر لن يستقيم أمرها إلا بالعدل والصدق والحزم، واستمرار الوضع القائم غير مقبول، لأن مصر أكبر من الجميع. كما أن التقارب مع إيران يعد لعباً بالنار. فايران تسعى لإحياء حلم الدولة الفارسية على أنقاض الدول السنية، إيران هي التي أدخلت القوات الأمريكية إلى العراق وفتته، فهل يمكن أن نثق بها؟

أختم حديثي بالإشارة إلى أننا لن نقبل بتزوير الانتخابات المقبلة، حتى لو كان القائم بذلك فصيل إسلامي، لأن ذلك يضر بالإسلام، ويشوه صورته أمام العالم.

أ. حسن القباني

أعتقد أن السبب في عدم قياس الرأي العام هو عسكرة الدولة، فطالما أن رئيس الدولة غير مدني تصبح أزمنا في عسكرة الدولة، والحل في رأيي هو الاستمرار في التأكيد على ضرورة وجود دولة مدنية. وبالنسبة لقياس الرأي العام أقترح وجود جهة تطوعية لقياس الرأي العام في مصر، تعتمد على التطوع والاستقلالية.

السفير عادل العدوي

خلافاً لما قيل؛ أنا متفائل بإمكانية تحقيق الوفاق الوطني، حتى لو كانت هناك تحديات تعوق الوصول إليه حالياً. ومسئولية ذلك ترتبط بالسلطة، ولذلك أتمنى من الحكومة أن تعترف بذلك، لأنها تملك كل الإمكانيات. والحقيقة أنني لا أعرف لماذا لا يُظهر الرئيس محمد مرسي روح التسامح الإسلامي.

لقد قرأت مقالاً لمرشد الإخوان الدكتور محمد بديع يتحدث فيه بشكل منفتح عن التواصل بين الحضارات في تاريخ مصر دون أن يلغي أي مرحلة أو ثقافة، أتمنى أن يترجم ذلك سياسياً. أخيراً أقول أن القيادة بما يتوافر لديها من إمكانيات، فضلاً عن خلفيتها الإسلامية، يجب أن تقوم بواجبها لتحقيق الوفاق.

أ. محمود ريحان

بالنظر إلي عنوان هذا اللقاء، كان يجب أن نطرح سؤالين هما: هل كانت هناك إرادة سياسية للتوافق بين القوى السياسية بعد نجاح ثورة يناير؟ وهل كان الذين خرجوا من التحرير بعد تنحي الرئيس السابق يملكون تصوراً مشتركاً لإدارة الأوضاع في مصر بعد الثورة؟

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

الحقيقة أن ما وصلنا إليه يدعو للخزي، فلا يعقل أن نكون في الطريق لبناء وطن، ونصر على إقصاء شركاء رئيسيين فيه، لقد بدأ ذلك بإقصاء عناصر النظام القديم غير المتورطين في قضايا فساد، ثم أمتد ليطول فصائل أخرى، فضلاً عن فئات أساسية في المجتمع مثل المرأة والعمال. لقد بدأت العملية السياسية مبتسرة، مما جعل الناس يصلون إلي حالة يأس مبكر.

أ. مختار قاسم

أعتقد أن هناك فرق بين "أزمة الثقة" و "أزمة الشرعية"، وفي تقديري أننا نعاني من أزمة شرعية، فالمجتمع منقسم نصفين كلاهما لا يعترف بشرعية الآخر، بل لا يعترف بوجوده أصلاً، وهذا يرجع إلي فشل النخبة في الوصول إلي رؤية حقيقية لبناء مصر، ويلاحظ أن هذه النخبة تعاني من ثلاثة عيوب جوهرية، فهي تعاني من شيخوخة في قياداتها، ثم من التجمد في مواقعها، وفقدتها للمبادرة الفكرية.

إن؛ ما الحل؟

الحل في تقديري أن نوقف الصراع، ونتفق جميعاً على ثلاث مسلمات أساسية، تتمثل في: مستقبل النظام السياسي، الحفاظ على الديمقراطية، مواجهة الأوضاع الاقتصادية. يضاف إليها الحرص على أن الديمقراطية ليست مجرد عملية واحدة يجسدها الصندوق، كما أن الصندوق نفسه ليس آلية لحسم الصراع بين مؤسسات تعمل في بيئة ديمقراطية.

أ. جيلان جبر

أعتقد أن الدكتور حلمي الجزار من حمائم الإخوان، بدليل أن حديثه تضمن تأكيداً على وجود أمل في تحقيق التوافق الوطني، لكن الأمر ليس بهذه البساطة، فمن يملك هو الذي يستطيع أن يحدد ويتحكم، وبما أنكم تملكون السلطة، فعليكم أن تقدموا تنازلات واجبة دون أن يكون ذلك ضعفاً، فالمهم هو احتواء الآخرين.

ومن المهم هنا أن أشير إلي أنني أتابع منذ زمن أداء الإخوان في الشارع وأقر بأنهم كانوا الأقدر على الوصول لمناطق وفئات عجز النظام السابق عن الوصول إليها، لكن بعد تجربتهم في الحكم أتضح أنهم يفتقدون أمرين مهمين أولهما؛ الكوادر المحترفة. وثانيهما: اتساع الأفق للاستعانة بكفاءات من خارجهم، رغم أن هذا سيصب في صالح مصر.

ومن واقع خبرتي في الكتابة بصحف أجنبية، سمعت كثيراً تعليقات تقول إن المعارضة لو استأجرت شركات دعاية لتشويه الإخوان ما استطاعت أن تفعل ما فعله الإخوان بأنفسهم.

من جهة ثانية، لم يستطع الرئيس مرسي فعل أي شيء على أرض الواقع، وهو أمر أضر بالجماعة كثيراً وبمصر أيضاً، فلو استطاع مثلاً أن يقدم إنجازاً على صعيد مشكلة رغيف الخبز لاكتسب شعبية هائلة.

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

أيضاً من الملاحظ أن الحوار لدينا تحول إلي جدال، ولذلك لا بد أن ترفضه المعارضة، والجدال بطبيعته يكسبك صورة حضور وتفاعل، لكنه لا يحقق أي نتيجة، ولو قبل الإخوان مبدئياً بالتنازل عن أشياء معينة لاكتسب الحوار الجدية المطلوبة، وفي ظني أن هذا الرفض يدل على أن هناك نية مبيتة لشيء آخر .. أتمنى، لو أوضحتها الدكتور حلمي الجزار.

م. أحمد سامح سويدان

بالنسبة لإمكانية التوافق، علينا أن نلاحظ أن هناك مجموعة من المؤسسات الموجودة فعلاً لكنها منفصلة عن بعضها .. هناك مؤسسات الحكم وهذه بينها حوار داخلي، وهناك مؤسسات رقابية تمثل المجتمع المصري لكنها لا تتسم بالشفافية المطلوبة.

أعتقد أن الوفاق الوطني لن ينجح إلا إذا تم أخذ رأي الشعب في القضايا الجوهرية، وحسب معلوماتنا فقد حدث عكس ذلك، حيث تم إخفاء هذه القضايا عن الشعب، مثل قضية العلاقة مع الولايات المتحدة، المعلومات الخاصة بما يحدث في سيناء، استمرار ضخ الغاز للأردن وإسرائيل، انهيار الاحتياطي النقدي من ٣٦ مليار دولار إلي ١٣ مليار دولار.

أخيراً أقول للسادة القائمين على الحكم في مصر: والله لن تهنأوا طالما واصلتم سياستكم الحالية.

أ. جمال صلاح الدين

لدي سؤال للدكتور حلمي الجزار: لماذا أنشأت جماعة الإخوان المسلمون؟ ولماذا ينضم لها الأعضاء؟

م. ياسر شريف

يقول المثل " تأتي مع العمي طابات " .. والمقصد من وراء ذلك أن النية الطيبة قد تكون في ذاتها مقدمة لإنجاز، ولذلك يبدو أن مثل هذه النوايا غير موجودة لدى الإخوان، لأن نيتهم غير المعلنة، هي تفكيك مصر.

لا يمكن أن يكون هناك وفاق وطني لأن الأطراف المشاركة لا تثق في بعضها البعض، وجماعة الإخوان رغم تنظيمها المحكم صغيرة جداً مقارنة بعدد الشعب المصري، وبالتالي يجب علينا أن نسعى للوفاق بدون وجود الإخوان.

الواقع أننا نعاني من أزمة حقيقية منذ يناير ٢٠١١، سببها أننا لا نملك بديلاً واضحاً.

أ. عزة هاشم أحمد

لدي سؤالان أولهما للدكتور حلمي الجزار، حيث ذكر أن قانون الانتخابات به عيوب، وطالبنا بالصبر حتى يأتي مجلس الشعب الجديد ويعدله، فكيف يمكن لنا أن نتوقع من مجلس سيأتي من خلال هذا القانون المعيب أن يُقدم على هذه الخطوة؟

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

سؤالي الثاني للدكتور أحمد البرعي، فقد ذكر أن مصر توافقت على إقصاء الإخوان، لكنني أعتقد أن جبهة الإنقاذ نفسها غير متوافقة مع نفسها، ولا مع الإخوان، ولا مع الشعب. كما أن الإخوان غير متوافقين مع الشعب. وأعتقد أن سائق تاكسي سمعني أتحدث عن حضوري لقاء للتوافق فضحك ساخراً، وكان بليغاً في تعبيره عن موقف الشارع من الوضع السياسي في مصر.

أ. محمد خليل

ذكر الدكتور مصطفى النجار أن بناء المؤسسات بشكل متسرع ومنحاز مع العبث ببعضها هو سبب الأزمة الحالية، رغم أن بديهيات السياسة تقول أن أي رئيس لابد أن يأتي بإدارة تعاونه من داخل حزبه، وبالتالي يصبح التغيير المؤسسي أمراً طبيعياً، ثم أن الرئيس تولى حكم البلاد وهي حالة مهترئة، ولا يمكن تجاوزها بسهولة. لقد تم تهريب ٢٣ مليار دولار عقب الثورة مباشرة، كما تم إهدار الاحتياطي النقدي بشكل متعمد.. الرجل يُحارب بشكل واضح حتى لا ينجح.

من جهة ثانية أشير إلي أن الدكتور البرعي كان وزيراً للقوى العاملة، وهو يعلم أن التغيير الوزاري يؤدي - في بلد مثل مصر - إلي توقف دولا العمل الرسمي لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر.. وهذا لا يناسب ظروف مصر حالياً.

وعلينا أيضاً أن نتذكر أن معارضي الدستور تركوا بإرادتهم اللجنة التأسيسية، ولو بقوا فيها لتمكنوا من توضيح وجهات نظرهم والتصدي لما يرفضونه بعد خروجهم منها. وفي النهاية، فإننا نحتاج فقط إلي قليل من الثقة حتى نتجاوز مصر هذه العقبة.

د. سلطان أبو علي

لقد قيل في هذا اللقاء كلام كثير مهم، وسأحاول الإضافة إليه من خلال عدد من النقاط. بداية أقول إن المشهد المصري الحالي سيء جداً، والمسئولية عنه تعود إلي السلطة، وأقصد بذلك الرئيس والحكومة. كما أن المعارضة تتحمل نصيباً من هذه المسئولية. كلنا مسؤولون، لكن علينا أن نقر بأن هذا أمر طبيعي في المراحل الانتقالية التي تستمر في العادة من ١٠ - ١٢ عاماً. نحن في مصر لا نملك ترف الصبر كل هذه المدة، ولذلك ينبغي علينا أن نسارع بحلول تخرجنا من هذا الوضع في أسرع وقت.

لقد ارتضينا بالديمقراطية، وهي تعني مبدئياً اللجوء للصندوق، وبالتالي حكم الأغلبية بما تسفر عنه نتائج الصندوق، وفي تقديري أن المشكلة الحالية في مصر لها أربعة أبعاد؛ بعد أمني، بعد اقتصادي، بعد سلوكي، بعد سياسي، وبما أننا نتحدث اليوم عن البعد السياسي، فيجب علينا أن نتعامل مع الموقف بشكل علمي، فمثلاً عندما نقول إننا لا نقبل إهانة القضاء يجب أن نكمل العبارة فنقول أيضاً، أنه يجب على

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

القضاء ألا يعمل بالسياسة. وعندما نتحدث عن السياسة ينبغي أن يدور حديثنا حول الممكن، ولا نتجاوز ذلك بالمطالبة بإسقاط الرئيس وإقالة الحكومة، لأن كليهما غير ممكن.. الرئيس لا يتغير إلا بانتخابات، وتغيير الحكومة سيؤدي إلي توقف دولاب العمل في مصر، فهل هذا مفيد؟

علينا إذن أن نسعى لتحقيق المصلحة العامة، وليس المصلحة الشخصية، ولذلك فمن المهم تشخيص الوضع أولاً، ثم تحديد المقصود بالوفاق والخطوات التي تؤدي إليه.

نحن نعاني من أزمة ثقة وشك، يجب تجاوزهما بخطوات عملية تعيد الثقة بين السلطة والمعارضة، ومن جانبي أقترح مبادرة تقوم على فكرة الخطوات المترامنة من قبل طرفي الأزمة الحالية. وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

الخطوة الأولى: تقوم بها السلطة وتتمثل في قبول استقالة النائب العام، وظني أن الرجل يوافق على ذلك، على أن ترد المعارضة بالتنازل عن مطالبها بإسقاط النظام.

الخطوة الثانية: تتمثل في قيام السلطة بالاعتماد على أهل الخبرة وليس أهل الثقة فقط، مع إشراك الشباب في إدارة الدولة، يقابل ذلك وقف المعارضة للإضرابات والاحتجاجات.

الخطوة الثالثة: التفاوض حول قانون الانتخابات وما يتعلق بها.

الخطوة الرابعة: عدم إصدار قوانين إلا بالتشاور مع المعارضة.

أ. محمد قاسم

ذكر استطلاع رأي أجراه مركز " بصيرة " أن شعبية الرئيس محمد مرسي انخفضت إلي أقل من ٥٠%، بعد أن كانت ٧٦%. كما ذكر الاستطلاع نفسه أن ٣٥% من المصريين لم يسمعوا عن جبهة الإنقاذ، بينما نصف من سمعوا لديهم موقف سلبي منها. معنى ذلك أن هناك أزمة ثقة شعبية في السلطة والمعارضة على حد سواء.

وعلى الرغم من حدة الأزمة الحالية في مصر، فإن حلها ممكن، ولو من خلال الاهداء بتجارب دول شهدت انقساماً أكثر حدة كإيرلندا الشمالية ودول البلقان، إذ شهدت هذه التجارب توافقاً على حد أدنى.

وفي تقديري أنه دون الوصول إلي هذا الحد، لا يمكن أن نبني المستقبل.

وعلى صعيد المشكلة الاقتصادية أود الإشارة إلي أن هناك سوء إدارة للملف الاقتصادي، والحاصل في بورسعيد يعكس ذلك بوضوح، حيث أن توقف الإنتاج بها يعني على مستوى صناعة النسيج فقط هروب جميع المستثمرين من مصر، وخسارة ثلث كميات التصدير التي تنتجها مصانع بورسعيد.

فضلاً عن ذلك، سيمنع الوضع السياسي المتردي المستثمرين من القدوم إلي مصر، وقد حاولنا كثيراً أن نجنب تأثير السياسة على الاقتصاد، وقلنا للشركاء الأجانب أن كل ما يحدث على مستوى السياسة لا

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

يؤثر على عملية الإنتاج، فنحن " نتظاهر في أوقات الراحة "، لكن هذا المنطق لم يعد قادراً على الصمود في ظل تردي الأوضاع في أكثر من مكان.

والذي يدهشني أنه لا توجد حركة للتغلب على هذه المشكلة، فحزب الحرية والعدالة مثلاً لم يقم بشيء لوقف تدهور الوضع في بورسعيد. في نفس الوقت لا أحد يستطيع السيطرة على الشارع.

د. إكرام لمعي

أعتقد أننا لا نحتاج إلي التوافق، فالتوافق يكون حول رؤية، والرؤية - كما نعلم - منوط بوضعها الحزب الحاكم، قبل أن يطرحها على المواطنين لمعرفة جوانب الاتفاق والاختلاف.. هذه الرؤية غير موجودة، والمطروح شيء آخر غير محدد الملامح، ومن ثم لا يوجد ما نتحاور حوله.

من جهة ثانية، أود التنويه إلي ملاحظة لافتة، فلأول مرة أسمع دعوة للحوار على الهواء مباشرة، رغم أن الدعوة من الناحية الإجرائية يجب أن تكون المرحلة الأخيرة، بعد الاتفاق على القضايا والأهداف. بمعنى آخر؛ لو كانت لدينا جدية للتوافق كان من الواجب أن نملك رؤية تحفظ لنا استمرارية الحركة؛ وتحفظ لنا الاتجاه الصحيح.

أ. عبير حمدي

أقول للدكتور البرعي إن الشعب الحقيقي في مصر مشغول بلقمة العيش المهددة ولا تشغله الانتخابات. وفي تقديري أن جبهة الإنقاذ ستعرض للانهايار، بمجرد إجراء الانتخابات البرلمانية. سؤالي للدكتور حلمي الجزار؛ كيف تكون مصر في أزمة اقتصادية وتتم تعيينات في مواقع رفيعة بأجور فلكية؟

أ. ناصر علي محمد

أشكر الإخوان المسلمين على ما يقومون به، وأعتب على من ينتقدهم، لأن مثل هذا النقد قد يوقفهم عن الخطأ، بينما مصلحة مصر تفرض علينا أن نتركهم يواصلون حتي النهاية.

في الوقت ذاته أقول للجيش لا علاقة لك بهذا كله، فأنت المؤسسة الوحيدة التي لا تزال بعيدة عن هذا المستنقع.

أحد الحضور

أثار الدكتور البرعي وأقر حقيقة تقول إن التوافق غير ممكن بعد وضع الدساتير والقوانين. وهذا في تقديري هو جوهر الأزمة الحالية في مصر، إذ كيف يمكن أن أضع القانون ثم أدعوك للتحاور حوله.

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

لقد جاء قانون الانتخابات معيياً تماماً، ولصالح أحزاب سياسية بعينها، ومن ينظر لتوزيع الدوائر داخل المحافظات، وهو أمر لم تشر إليه المحكمة الدستورية في رفضها للقانون، لكنه يتضمن عدم دستورية.

مثلاً؛ هل يعقل أن تحصل محافظة مثل دمياط على ١٢ مقعداً، رغم أن عدد سكانها يتساوي مع عدد سكان أسوان التي حصلت على ٦ مقاعد، وهل يعقل أن تتساوى محافظتا الإسماعيلية والأقصر بـ ٦ مقاعد لكل منهما على الرغم من فارق العدد لصالح الأولى.

إن تقسيم الدوائر داخل المحافظات يتضمن إخلالاً فجاً بمبدأ تكافؤ الفرص، فمحافظة مثل بني سويف جرى تقسيمها لدائرتين؛ حُصص للأولى ١٢ مقعداً و حُصص للثانية ٦ مقاعد، وهو توزيع يتسق مع عدد السكان، لكنه يتضمن ظلماً لمرشحي الدائرة الأكبر، لأنه يجبرهم على بذل جهد أكبر وتكبد تكاليف دعاية مضاعفة.

وسؤالي للدكتور حلمي: كيف يمكن لبرلمان جاء بقانون معيب أن يعدله؟ في تقديري أن الحديث عن بناء المؤسسات هو غطاء لعملية التمكين. كما أن الاحتماء بالصندوق وتقديسه ما هو إلا استغلال لفقر الناس وجهلهم وحاجتهم للمواد الغذائية التي يوزعها الإخوان قبل كل انتخابات.

أما فيما يتعلق بوجود الدكتور هشام قنديل والتمسك به، فأظن أن الغرض منه هو تطبيق نظرية حسن البناء في تولية الضعيف السلطة، باعتبار أن الضعيف يظل دائماً في حاجة إلي الجماعة، ولا يستطيع الخروج عنها أو مخالفة تعليماتها.

محاسب محمد جبر

سؤالي الأول للدكتور حلمي الجزار: إذا كان رؤساء الأحزاب متوافقين كما ذكرت على المستوى الاجتماعي والإنساني فما الذي يمنعهم من الاستفادة من ذلك سياسياً؟

وسؤالي الثاني للدكتور البرعي: ما الآلية التي ستتبعها جبهة الإنقاذ بعد مقاطعة الانتخابات؟

أ. إيمان أسامة

في ظل حالة الارتباك السائدة في عملية التشريع، حيث تُحدد موعد الانتخابات البرلمانية دون أن يعرف المرشحون قواعد وضوابط العملية الانتخابية كيف يمكن لنا أن نعتمد على قانون انتخابات أصدره مجلس الشورى الذي أنتخبه ٧% فقط من المصريين؟

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

أ. أحمد صبحي

الواقع أن جبهة الإنقاذ ليس لها أي تواجد في الشارع، كما أن التوافق داخلها غير قوي، وهو ما بدأت بوادره تظهر في إعلان بعض الأحزاب نيتها خوض الانتخابات بالمخالفة لقرار الجبهة بالمقاطعة. وسؤالي هو: ما العمل إذا خالفت أحزاب من الجبهة قرار المقاطعة؟

أ. وفاء عبدالباري

أعتقد أن إصرار الرئاسة على مقاطعة المعارضة، ورفض مطالبها وراءه سر، تماماً كتمسكها بالحكومة الحالية.

سؤالي للدكتور حلمي الجزار: ما هو مُسوغ وجود جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة في المناصب الحكومية.

أخيراً أشير إلي أن بيئة الاختلاف الحالية توفر فرصة للفلول لكي يعودوا بقوة خلال الانتخابات المقبلة.

أ. أحمد فتحي

لقد تحدثنا طويلاً في هذه الجلسة لكنني أتساءل: ماذا استفدنا من هذا اللقاء.

ردود المتحدثين

رد د. أحمد البرعي

أبدأ بالرد على ما ورد تعليقاً على ما قلته عن توافق وطني بدون الإخوان، فما قصدته هو أننا استطعنا في جبهة الإنقاذ أن نجمع كل القوى السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار بعدما جمعتها الرغبة في مواجهة الأزمة الحالية.

أنا أعلم ماهية المشكلة القائمة في جبهة الإنقاذ؛ فشعبية الجبهة في الشارع تنخفض أحياناً، بل إنها تنخفض جداً في بعض الأحيان، لكنها تشهد في أوقات أخرى ارتفاعاً ملحوظاً. والحقيقة أنني أتفق تماماً مع الأستاذ محمد في طرحه عن الآليات البديلة، فالناس لا تهتم بالسياسة، وإنما بلقمة العيش، ولذلك نحن ندرس على المستوى الاقتصادي تقديم رؤية للنهوض بمصر كلها، بصرف النظر عن يحكمها.

نعم بورسعيد في محنة، ومؤخراً كنا في زيارة أنا وجورج أسحق إلى هناك ووجدنا المستشفيات تعمل بدون أدوية. والحقيقة أنني اختلف مع الرئيس في طريقة إدارته لأزمة بورسعيد، فلا أحد يعرف أسباب ما حدث في بورسعيد. لقد قيل في البداية أن ٣١ شهيداً قتلوا لأنهم حاولوا اقتحام السجن العمومي، وبافتراض أن ذلك صحيح، فلماذا تم إطلاق النار على المشاركين في جنازتهم. التفسير الشائع في بورسعيد أن هناك رغبة لقتل نفس عدد الذين قتلوا في حادث إستاد بورسعيد.

وبشكل عام، فعلى الذين ينتقدون جبهة الإنقاذ أن يتذكروا ظروف نشأتها، فقد ولدت في نوفمبر الماضي رداً على الإعلان الدستوري، ومن ثم فهي مازالت تتطور، وقد خططنا للمشاركة في الانتخابات ثم عدنا وقررنا المقاطعة، لكن ذلك لن يمنعنا من التواصل مع الشارع، وذلك من خلال آليات بديلة ندرسها حالياً.

بالنسبة لما ذكر عن اكتفاء جبهة الإنقاذ بالتظاهر فقط، أقول لا تمنحونا هذه القوة، فهي ملك الشباب المصري في مختلف الساحات، وهؤلاء الشباب هم وسيلة تقويمنا ثورياً. فالجبهة لا تتحكم في مسار المظاهرات والاحتجاجات، فالأمر يعود بالأساس إلى إرادة شباب مصر، والجبهة تقوم بمؤازرة الشباب ودعم مطالبهم، والغريب أن البعض يقول إننا نؤجج الاحتجاجات، وفي ذات الوقت هناك من يقول إننا بلا تأثير في الشارع، وفي الحالتين الأمر غير صحيح، فالحقيقة أننا نتواصل مع الشارع، ونسعى للتعبير عنه.

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

وأخيراً؛ فالجبهة لا تقاطع الانتخابات لمجرد المقاطعة، ولكننا نقاطع لإيماننا بعدم شرعية النظام. ومع أن القرار يحتمل الصواب والخطأ، إلا أننا ندرك أن هذا القرار يحظى برضا قطاع كبير في الشارع المصري. كما أن الوثيقة التي وقعها رموز العمل الوطني بعد صدور القرار قد حددت منهج المعارضة في ذلك، فلا يمكن أن تُحكم مصر من خلال جماعة غير شرعية. فكان يجب على حزب الحرية والعدالة أن يسعى لتقنين أوضاع الجماعة حتى نعرف مصادر تمويلها وكيفية عملها.

نحن مع الحوار، لكن الحوار المثمر الذي يشمل الجميع دون استثناء ويكون مثمراً، وليس مجرد جدال لا يُقبل فيه النقد. وهذا الأمر يحمل الرئيس مسؤولية كبيرة، حيث أنه الوحيد الذي يملك السلطة، ومن ثم فتح حوار يمكن أن نصل منه إلى نتيجة تنفذ مصر.

رد د. مصطفى النجار

الحقيقة أن حديث الوفاق ليس خاصاً بالخبطة، ولكنه هم يومي يعايشه المواطن البسيط لأنه يتعلق بحياته ومصيره.

وفي هذا التعليق أود التأكيد على أننا لا نهجم الإخوان من باب الهجوم في ذاته، وإنما من باب حرصنا على مستقبل مصر.

الكلام المتكرر عن تركة مبارك باعتبارها السبب في كل مشاكلنا يجب أن يختفي، طالما انتهى عصر مبارك.

هناك مشكلة لدى الإخوان تتمثل في إحساسهم الدائم بالاضطهاد، ووجود مؤامرة كونية عليهم، وهذا أحد أسباب أزمة الثقة القائمة.

الذين يلوموننا على الانسحاب من اللجنة التأسيسية يبسطون الأمر بأكثر من اللازم، لأنه كان واضحاً منذ بدء الحديث عن الدستور أن الإخوان وحزب النور يصرون على السيطرة على هذه اللجنة وتوجيه أعمالها. وأذكر أن الرئيس مرسي نفسه قد قال خلال لقاء مع المجلس العسكري قبل انتخابه رئيساً، إن الإسلاميين لن يتركوا الأغلبية في اللجنة التأسيسية للعلمانيين، لأن الإسلاميين لا يثقون بهم. وحسب قوله فإن الإسلاميين عليهم واجب رئيسي يتمثل في الدفاع عن هوية مصر وقيمها.

أعتقد أن قرار جبهة الإنقاذ بمقاطعة الانتخابات قفزة في الهواء، بدليل أنني عندما سُئلت عن الخطوة التالية لذلك جاءني الرد المعتاد: "سنجلس ونبحث الأمر"، ولما طالبتهم بتأجيل إعلان قرار المقاطعة أبلغوني أن هذا موقف أخلاقي، رغم أنه في الحقيقة موقف سياسي، سيساعد الإخوان على تأييد الحكم.

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

مثل هذا التفكير يعكس حالة من الاستسهال السياسي بمنطق "تقديس وحدة الجبهة"، مع العلم أن كثيراً من الأحزاب المنضوية تحت لواء الجبهة ستشارك في الانتخابات بقوائم "مستقلين"، وهذا يعكس عدم اتساق وضحك على الناس.

لا أتمنى أن يتحول الصراع في مصر إلي صراع صفري، فالتعايش هو طريقنا الأسلم. كما أن علينا أن نعترف بعدم امتلاك أحد لمشروع متكامل، وفي تقديري أن الصراع في مصر ليس بين الأيدلوجيات، وإنما بين العدل والقوة. صراع على تخريج كفاءات قادرة على إدارة الدولة، في ظل تراجع الأيدلوجيات بما في ذلك الاستقطاب الديني.

من جهة ثانية، لا أبريء نفسي وجيل الشباب من المسؤولية، فقد تفرقنا بعد الثورة، ولم نتمكن من تشكيل تنظيم أو تقديم رؤية، وتمترسنا خلف الكبار، فأعدنا إنتاج السلطة الأبوية. وفي تقديري أننا بحاجة لإزاحة النخبة القديمة، وإعادة بناء نخبة جديدة ذات أفق مختلف.

رد د. حلمي الجزار

لقد جنّت إلي هنا لكي أتعلم، فأنا مع أهل السياسة أتعلم السياسة، لأن هذه هي القيمة المضافة للاختلاف والوجود مع مجتمع آخر أجله وأحترمه.

قال الدكتور فؤاد رياض أن البلاد تقوم على المواطنة والقانون وذكر أنهما قد تم أهدارهما. أنا أتفق معه في المبدأ، لكنني أختلف معه في التفاصيل، فالفترات الانتقالية لا يتم الحكم عليها بهذا الحسم، خاصة وأننا لازلنا نعيش في هذه المرحلة.

تحدث الدكتور فؤاد أيضاً عن سعي الإخوان لتعديل المناهج بغرض تزويدها بالفكر الوهابي، ومع أن الإخوان مناهضون منذ زمن بعيد للوهابية، فإنني أتمنى ممن يقول ذلك أن يأتي لنا بوقائع محددة، فيقول مثلاً أن المقرر كذا جرى عليه تعديل من هذا النوع، وأن الصفحة كذا تضمنت فكراً أدخله الإخوان على المناهج. أنا أجزم بأنه لا يوجد أي تعديل، وأزيد على ذلك أنني رفضت حذف أسم مبارك من تاريخ حرب أكتوبر.

تحدث الأستاذ عبدالله الشحات عن الفنانة دوللي شاهين وإيران والتزوير، وبداية أؤكد أنني لا أعرف دوللي شاهين شكلاً، وما حدث أنني كنت في البحر الأحمر فطلبوا مني المشاركة في افتتاح مهرجان سياحي ترعاه المحافظة، وليس الإخوان أو الحرية والعدالة، وبعد أن عدت علمت بمشاركة دوللي شاهين

الوفاق الوطني: الفرص والتحديات

في إحياء الحفل. بالنسبة لإيران أؤكد أن علاقتنا بها سياسية، وليست عقائدية، ومن غير الممكن أن يحدث تحالف عقائدي معها.

أما اتهام الإخوان بالتزوير وتوزيع مواد غذائية ومساعدات للحصول على الأصوات، أقول إننا نقوم بذلك منذ ٨٠ عاماً، ولم نربط هذا العمل أبداً بالرغبة في الحصول على أصوات الناخبين، بل أنني أقول أنه يجب تطوير هذا النشاط الخدمي، لأنه يصل للجميع ونحاول به أن نساعد مجتمعنا. كما أنني أؤكد أننا لا نقبل إطلاقاً الحصول على مقعد واحد بالتزوير، هذا أمر منتهى لدينا ولا مجال للتشكيك فيه.

الأستاذة جيلان قالت إن من يملك السلطة هو الذي يتنازل، وأنا أتفق معها تماماً في ذلك، وأرجو أن نصل لمستوى يسمح لنا بذلك، وأذكر أنني طالبت من شباب الحزب أن يجعلوا من الجيزة معقلاً للحرية والعدالة من خلال كسب ثقة الناس وإقناعهم.

أما فيما يتعلق بالوضع القانوني للإخوان المسلمين، نحن نرى أن وجود الجماعة أمر شرعي ووطني وضروري، فنحن نسعى من خلال هذا الشكل لخدمة مجتمعنا. أما الخروج من الجماعة فهو يتوقف على الموازنة بين دواعي الخروج ومكاسب البقاء، وفي ظني أن البقاء هو الراجح عندي حتى الآن.

أدهشني الدكتور أحمد البرعي بحديثه عن انهيار الشرعية، وهناك في القاعة من لعن الصندوق، وسؤالي هنا: هل هناك وسيلة أخرى لتحقيق الشرعية؟

الأرقام التي أعلنها مركز " بصيرة " أفادتني وطمأنتني في نفس الوقت؛ أفادتني في معرفة التراجع في شعبية الرئيس كي أبدأ في علاجه. وطمأنتني أن جبهة الإنقاذ غير معروفة لنسبة هائلة من المصريين، وإن كنت أتمنى منها أن تراجع وضعها، فقوتها إضافة لمصر، خاصة وأن بها قامات وطنية محترمة.

لقد استفدت من هذه الجلسة كثيراً، فعلى الأقل التقيت بأفكار وأراء مختلفة تعلمت منها. وفي هذا السياق أتمنى أن تعتبروا جيلي هو وسيلة توصيل الفكر الجديد للجيل الجديد الذي يستطيع أن ينهي زمن الفكر الكلاسيكي.

أما التمسك بالحكومة، فأحيلكم لما قاله الدكتور سلطان أبو علي عن الشلل الذي يصيب الدولة في حالة التغيير الحكومي. كما أن علينا أن نتذكر أننا طالبنا مراراً بتغيير الدكتور الجنزوري، ولم يستجب لنا، لأن صاحب القرار وقتها رفض ذلك، فلماذا لا نقبل بالمبرر نفسه مع الرئيس الحالي.

من جهة ثانية، فإن وجود قيادات الإخوان في مناصب قيادية فيرجع لكفاءتهم، وليس لأي عوامل أخرى، والدليل أن هناك آخرين من غير الإخوان يشغلون الكثير من المواقع المهمة.

{ الوفاق الوطني: الفرص والتحديات }

وهنا أشير إلي أن المهندس خيرت الشاطر ليس مرشحاً لرئاسة الحكومة، حيث أنه أختار التفرغ للعمل داخل الجماعة مع الحرص علي وجود صلة ما مع الرئيس، وإن كان الرئيس لا يأخذ بكل ما يصل إليه.

أخيراً عندي رسالة للرئيس بأن يتواصل بنفسه مع رموز الوطن، حتى نجد حلولاً للأزمات القائمة، والتي تشمل كافة المناحي الحياتية للمصريين.